

البلديات اللبنانية في حاجة لجذب رؤوس الأموال من أجل التنمية

جنى حرب، باحثة في المركز اللبناني للدراسات
النهار، ١٥ حزيران ٢٠١٤

المهام الملقة على عاتقها بموجب القانون، تتحمل البلديات اليوم حصةً غير متساوية من الأكلاف المرتبطة بأزمة اللاجئين. غير أن البلديات هذه تثقلها القيود الإدارية والتبعية المالية. وعليه، فهي عاجزة عن أداء مهامها، حتى الأساسية منها، وهي تقديم الخدمات والاستثمار في التنمية. وكثيرة هي العيوب التي تشوب أكبر مصدري للعائدات البلدية، وهما الصندوق البلدي المستقل ونظام الضرائب المحلية. ومن شأن إصلاحهما أن يعزز العائدات المحلية ويضمن فسحة أوسع من الاستقلالية المالية. غير أن هذه الإصلاحات غير كافية، وإن كانت ضرورية، لعدم قدرتها على تغطية حاجات الاستثمار لدى البلديات. فلا بد من أن تترافق إصلاحات الصندوق البلدي المستقل والنظام الضريبي مع توفير مصادر مالية أخرى، إن كان للبلديات أن تواكب ارتفاع الطلب المحلي وتؤمن التنمية المحلية.

وفي هذا السياق من التحديات، نظم المركز اللبناني للدراسات طاولة مستديرة مغلقة جمعت بعض رؤساء المجالس البلدية ومسؤولين الرسميين وخبراء في القانون وممثلين من القطاع الخاص في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. لمناقشة الدور الحيوي الذي تضطلع به البلديات في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ومصادر التمويل المحتملة.

ها هو الاقتصاد اللبناني اليوم في حالة حرجة في مواجهة الأزمة الإنسانية غير المسبوقة وليدة النزاع في سوريا. فإجمالي الناتج المحلي يتراجع، والبطالة ترتفع، وعدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر يزداد ازديادًا مطردًا. والصدمة السكانية الناتجة من تدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة قد أنهكت البنى التحتية خاترة القوى أصلاً. على المستوى المحلي، بات التقشف عنوان المرحلة. فنظام الخدمات المحلي يربح تحت ضغوطات ثقيلة والاستثمارات في التنمية الاقتصادية المحلية غير كافية. وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى بذل جهود فورية، أدى ضعف المالية العامة وضعف الإرادة السياسية إلى عجز الحكومة المركزية والدوائر المحلية عن مجابهة هذا التحدي. وعلى الحكومة اللبنانية أن تنفذ على وجه السرعة الإصلاحات الضرورية في النظام المالي البلدي بهدف دعم البلديات في هذه الحالة الطارئة وتشجيع استثماراتها في التنمية الاقتصادية المحلية.

وقبل اشتعال فتيل الأزمة السورية، لم يرق أداء البلديات اللبنانية إلى مستوى قدراتها. فحصة السلطات المحلية في إنفاق الحكومة المركزية (باستثناء الدين) لا تتخطى ٦٪ في لبنان، مقارنةً بما يعادل ٢٧٪ في باقي دول العالم. وإلى جانب المجموعة الواسعة من

وتركز النقاش في الغالب حول انخراط القطاع الخاص في التنمية المحلية. وأهم المسائل وتوصيات السياسة العامة المستخلصة من الطاولة المستديرة توجز في ما يلي:

يتيح إطلاق المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص فرصة أساسية للبلديات لتمويل الاستثمار في التنمية المحلية. وبإمكان البلديات أن تستفيد من أصولها وتستخدمها في شركاتها مع الشركات الخاصة. ومن شأن هذه المشاريع أن تستحدث فرص عمل للسكان المحليين وتحقق الانتاج المحلي. وإذا ما استثمرت الأموال في مشاريع تدرّ العائدات، فقد تولّد مصادر دخل جديدة ومستدامة للبلديات في المستقبل. ورغم أن المشاركين لم يتفوقوا على الشكل الذي تتخذه هذه الشركات، ردّوا جميعهم، ومنهم رؤساء المجالس البلدية والمسؤولون الحكوميون، أهمية إشراك القطاع الخاص في التنمية المحلية.

ولبلديات الحق في إطلاق المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص بموجب القانون، وقد نُقّدت مشاريع محلية عدّة في لبنان بالشراكة مع القطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، استثمر اتحاد بلديات جزين في مشاريع عدّة للسياحة البيئية بالشراكة مع القطاع الخاص، ولا سيّما في مشروع 'La maison de la foret'، الذي تبين لاحقاً أنهم حققوا نجاحاً باهراً في توليد العائدات للاتحاد البلدي. وبلدية الغبيري استثمرت أيضاً في مشاريع عدّة إلى جانب القطاع الخاص، ومنها في إقامة ملعب، وإنشاء مجلس لإدارة الكوارث، وبناء مركز صحي. واستحدثت هذه المشاريع فرص عمل عدّة لسكان الغبيري وشجّعت الانتاج المحلي.

لكن، يبقى مصدر التمويل هذا غير مستغلاً بالكامل رغم جوازه قانوناً ونجاح تجارب بعض البلديات في التعاون مع القطاع الخاص، ما يعود في الغالب إلى افتقار البلديات إلى المعرفة القانونية والتقنية المطلوبة للدخول في هكذا شركات وإلى الأنظمة الرقابية التقييدية التي تفرضها الحكومة اللبنانية. فهذه الأنظمة تحظر مثلاً استخدام بعض البلديات أصولها، ولا سيما الأراضي، وغالباً ما تضع الإجراءات البيروقراطية غير الفعالة والقيود الإدارية المفرطة.

وبهدف ردم الثغرة في الاستثمار في التنمية المحلية، يوصى أن تتخذ الحكومة اللبنانية الخطوات لتيسير الاستفاد من المصادر المالية المحلية التي تحتاجها البلديات بالحاج. وفي المرحلة الأولى، وإذا ما أرادت الحكومة أن تضع سياسات أكثر فعالية، عليها أن تأخذ في اعتبارها التجارب السابقة للبلديات التي عملت مع القطاع الخاص. ولا بدّ لها من تشجيع دور ذلك القطاع في الاستثمار في التنمية المحلية مع الحرص على إدراك البلديات لتكاليف هذه الشركات وقيمتها. ويجب إزالة العقبات التي تعيق البلديات من استخدام أصولها، وترشيد الإجراءات البيروقراطية. ويجب أيضاً أن تتسلح البلديات بالمعرفة القانونية والتقنية لإبرام عقود منصفة ومناسبة مع الشركات الخاصة. وأخيراً، على الحكومة أن تشجع البلديات على التماس مساعدة المجلس الأعلى للخصخصة الذي يقدم المعونة التقنية والمشورة القانونية حول كيفية التعاون مع القطاع الخاص.